أنظمة الحكم
ومذاهب الاجتماع

راج الخلط فى هذا العهد بين التعبيرات المتصلة بأنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع ، بل بين تعبيرات بعض أنظمة الحكم وتعبيرات بعض أنظمته الأخرى ، وتعبيرات بعض مذاهب الاجتماع وتعبيرات بعض مذاهبه الأخرى . ونشأ هذا الخلط حتى عم الآخذين بمبادئ المعرفة الأولى والبالغين درجة من الثقافة معدودة ، وحتى غمر البيئات البادئة فى ميادين الاتجاهات الاجتماعية الحديثة والضاربة فى هذه الميادين بسهم ، وسواء منها القائم فى هذه الناحية الشرقية من العالم والقائم فى تلك الناحية الغربية منه . بل إن ذلك الخلط الراجع إلى غير قليل من الجهل قد طغى على بعض الصيغ التشريعية التى تختص عادة بميزة الدقة فى التعبير والوضوح فى الأداء . فالشيوعية يرد استعمالها مرادفة « البلشفية » ، « والديمقراطية » تترادف بعض الأحايين مع « الاشتراكية » أو تتقابل ، ويتراوح وصل « الدكتاتورية » بين الشيوعية والحكم المطلق .

ووجه الخلط عندنا هو أن المستعملين لا يميزون بين أنظمة الحكم ومذاهب الاجتماع من ناحية ، ولا يحددون أنواع كل من تلك الأنظمة وهذه المذاهب من ناحية أخرى .

وأنظمة الحكم متصلة بسياسة الدولة ، ومذاهب الاجتماع متصلة بهناء الفرد فى معاشه . والشأن فى تحديد أنواع أنظمة الحكم راجع إلى الاختيار بين اتجاهين أساسيين اثنين : اتجاه الاستئثار ، واتجاه المساهمة . والشأن فى تحديد أنواع المذاهب الاجتماعية راجع إلى الاختيار بين اتجاهين أساسيين اثنين كذلك : اتجاه الانفراد ، واتجاه المشاركة . وإذا تعددت بعد ذلك أنظمة الحكم وتعددت مذاهب الاجتماع ، فإنما يستند تعددها جميعا إلى الاقتراب قليلا أو الابتعاد قليلا عن الاتجاهين المتصلين بالحكم والاجتماع .

وليس فى الحكم غير توزيع بين الأوتوقراطية والديموقراطية . وليس فى الاجتماع غير توزيع بين الانفرادية والاشتراكية . تريد الأوتوقراطة أن تستأثر بالسلطان لواحد ، وتريد الديموقراطية أن تجعل السلطان للأمة مجتمعة . وتريد الانفرادية أن تسند نظام العيش فى الجماعة إلى حرية تصرف كل فرد ، وتريد الاشتراكية أن تحقق ذلك النظام باشتراك الجماعة . وتلجأ الأوتوقراطية إلى وسيلة الطغيان والدكتاتورية ، وتلجأ الديموقراطية إلى وسيلة الشورى . ويتراوح الطغيان بين تولى الفرد « الأحد » سلطات الدولة جميعها يرجع إليه فى أمور التشريع وأمور القضاء و مور التنفيذ ، واستعانته بهيئات « استشارية » يطلب رأيها ولا يتقيد به . وتتراوح الشورى بين الرجوع إلى أفراد الشعب عن طريق الاستفتاء ، والرجوع إلى هيئة ممثلة لإرادات هؤلاء الأفراد وهى البرلمانات والمجالس النيابية . ومن هنا قامت الحكومات الأوتوقراطية المطلقة كما كان فى عهد هتلر والحكومات الأوتوقراطية المقيدة كما هو الآن فى أسبانيا فى عهد فرانكو . وقامت الحكومات الديموقراطية المطلقة كما هو الحال فى سويسرا ، وقامت الحكومات الديموقراطية المقيدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة وانجلترا . على أن الدكتاتورية ، وسيلة الأوتوقراطية ، لا تعنى الرجعية دائما ، والشورى ، وسيلة الديموقراطية ، لا تعنى الحرية دائما ، فبعض الأوتوقراطيات قد تميزت بطابع التسامح وإن ندر ، وبعض الديموقراطيات قد تنزع بها الأهواء منازع الرجعية ؛ اذ تهب عليها أعاصير الاستئثار وتطغى على بيئتها اعتبارات الكبت والاستبداد . وفى التاريخ القديم والتاريخ الحديث أمثلة عدة ناطقة بأن الأوتوقراطيات ليست كلها رجعية ، وبأن الديموقراطيات ليست كلها تقدمية ، بل إن غير واحدة من ديموقراطيات هذه الأيام لتميل إلى الرجعية وإلى استعمال وسيلة الطغيان والدكتاتورية لفرض اتجاهاته الراجعة إلى الوراء .

وأما مذاهب الاجتماع فيقف التقابل فى مضمارها بين الفردية والاشتراكية . وتستند الفردية إلى إطلاق العنان للخصوص . وتستند الاشتراكية إلى الاستمساك بأهداب العموم . تريد الفردية الملكية الخاصة ، وحرية تصرف الفرد فيما يملك كما يشاء ويهوى ، وفى تحمله تبعة تصرفه هل ينتج أو لا ينتج ، هل يعيش عيشة البذخ أو ينزل إلى حضيض الفاقة . وتريد الاشتراكية نشراً

للعدالة الاجتماعية بين الأفراد جميعاً ، فلا تميز بين المالكين والمحرومين ، فتجعل الملكية العامة هى القاعدة ، وتفرض الإنتاج على الجميع بتهيئة الفرص للجميع ، وتسعى إلى سد حاجات الجميع .

وتتراوح الانفرادية — تراوح الأوتوقراطية — بين الإطلاق والتقييد ، فتنطوى على الرأسمالية ، التى تقدم عنصر المال على كل عنصر سواه ، كما تذهب إلى التعاونية التى تؤلف بين عنصرى المال والعمل . وكذلك تتراوح الاشتراكية بين الإصلاحية التدرجية المستندة إلى نقابات العمال وتنظيم حركتها ، وبين الشيوعية الحالمة بالمساواة المطلقة بين الأفراد من حيث «الأخذ من كل بقدر طاقته» ، و«إعطاء كل بقدر حاجته» تتوسطهما الجماعية الآخذة من «كل بقدر طاقته» ، لكن المعطية «كلا بقدر عمله» . فكانت الاشتراكية المتولية الحكم الآن فى انجلترا هى الإصلاحية النقابية ، وكانت الاشتراكية المتولية الحكم الآن فى الاتحاد السوفيتى هى الجماعية لأنها تعطى كلا بقدر عمله ، ولم تكن هناك شيوعية متولية الحكم ؛ لأنه ليس اليوم فى أية ناحية من نواحى العالم نظام يعطى أحداً « بقدر حاجته » ، وهى الخاصية التى يتميز بها المذهب الشيوعى . وليس هناك نظام يمنع الملكية الخاصة منعاً باتًّا ، أو يقضى على الحاجة لاستعمال المال والنقد قضاء . وقد حاولت الثورة الروسية أن تحقق ذلك النظام الشيوعى فى إطلاقه ، لكن محاولتها لم تدم أكثر من أسابيع ، تراجعت بعدها إلى النظام الجماعى واقتنعت بأن النظام الشيوعى لا يمكن أن يتحقق فى ظروف البشرية الحاضرة ، وأنه ينبغى أن تنقضى أجيال وأجيال وهو فى عداد المثل العليا التى تعتبر فى عداد النظريات التى يحلم أصحابها بتحققها فى عهد من العهود .

فإذا لم تكن هناك لذلك أنظمة شيوعية مطبقة اليوم فى بلد من البلاد ، فإن فى عديد منها أحزابا شيوعية أو حركات شيوعية يحملون لواء تعاليم النظرية أو المثل الأعلى فى رأيهم . ومن هذه الأحزاب ما يساهم زعماؤه وأعضاؤه فى أدوات الحكم فى بلادهم ، فيقاسمون الجماعيين والإصلاحيين ، بل يقاسمون أحزاب الوسط بعض الأحايين . لكن الخلاف قائم بينهم وبين النوعين الآخرين من الاشتراكيين على طبيعة العلاقة بينهم وبين الاشتراكية المتولية الحكم فى روسيا ، وهم متهمون بأنهم إنما يخضعون لتعاليم موسكو ، فيؤثرون اتجاهاتها على اتجاهات بلادهم القومية . وهكذا قال حزب العمال فى انجلترا عند ما تقدم

إليه الحزب الشيوعى يطلب الاندماج فيه والانخراط فى سلكه ، فرفض الطلب مسنداً رفضه إلى اعتبار الإذعان لموسكو وإيثار المصالح الروسية على المصالح البريتانية . وهكذا قال أخيراً مسيو بلوم رئيس الحزب الاشتراكى الفرنسى — وأمن على قوله المؤتمر الاشتراكى الفرنسى العام المنعقد فى شهر أغسطس الماضى — إنه يأخذ على الحزب الشيوعى الفرنسى انضواءه تحت لواء موسكو ، وعدم أخذه فى تسيير أموره الداخلية بالوسائل الديموقراطية .

على أن الشيوعيين يردون على الاتهام بأن نظام الدولية الشيوعية قد ألغى منذ سنوات ، فليس هناك وسيلة للتبعية لموسكو ، ويضيف الشيوعيون الفرنسيون إلى هذا الاعتبار العام اعتباراً خاصا فى دفع التهمة عن أنفسهم هو أنهم قد وقفوا أخيراً من قضية الرور موقفاً قوميًّا ، هو موقف التضامن مع الاشتراكيين والمسيحيين الديموقراطيين ، وهو موقف مناقض ومناهض لموقف الاتحاد السوفيتى . وروسيا تريد أن تحفظ الرور ضمن النظام الألمانى ، وفرنسا تريد له نظاما دوليًّا ممتازاً .

وأما البلشفية — أو البلشية على وجه أصح — فهو تعبير لا يصح إسناده إلا إلى حالة بل إلى حادثة معينة خلال تطور الحركة الاشتراكية الروسية . ويرجع تاريخ هذه الحادثة إلى سنة ١٩٠٣ إذ عقد مؤتمر دولى للاشتراكية الديموقراطية مثلت فيه الأحزاب والمنظمات الاشتراكية وفود قومية ، كان بينها وفد روسى ، وأريد تمثيل هذه الوفود فى لجان المؤتمر وهيئته التنفيذية . فطالب أعضاء هيئة «الاشتراكيين اليهود فى روسيا» أن يعتبروا أنفسهم وحدة قائمة بذاتها تمثل على حدة فى مختلف لجان المؤتمر ، فعارض سائر الأعضاء الروس هذا الاتجاه وقالوا إن الوفد ممثل للحركة الاشتراكية الروسية دون استناد إلى تشعيب دينى أو اجتماعى ؛ فرفض اليهود وانسحبوا من المؤتمر . وكانوا هم بين الوفد الروسى أقلة فسماهم الآخرون « منشفيك » — من كلمة « منشى » ومعناها القلة — وسموا أنفسهم « بلشفيك » — من كلمة « بولشى » ومعناها الكثرة . ثم وقع حادث آخر حين أراد الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى أن ينظم نفسه ويضع لائحته ، فأريد تحديد من هو العضو فى الحزب . فقالت جماعة إنه من يقبل مبادئ الحزب ، ويتعهد بدفع الاشتراك السنوى . وقالت جماعة أخرى إنه من يقبل مبادئ الحزب ، ويتعهد بدفع الاشتراك السنوى ،

ويقوم بمجهود فى سبيل النضال الاشتراكى . وكان أصحاب الرأى الأول هم القلة ، وكان زعيم أصحاب الرأى الثانى هو لينين . فانطلقت التسمية من جديد على الأولين منشفيك وعلى جماعة لينين بولشفيك . وحبب هذا التعبير إلى لينين وأنصاره . فلما قامت الثورة فى سنة ١٩١٧ وأعلن الحزب الشيوعى نعتوه بذلك النعت المحبب اليهم ، إذ أضافوه بين قوسين بعد التعبير باسم الحزب الشيوعى Parti communiste (Bolchevik).

وإذن فالتعبير « بالبلشية » لا يتصل إلا بحادث أو حادثين معينين متصلين بتطور كيان الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى من أجل مناسبتين لاعلاقة لها بأى مبدأ من مبادئ الاشتراكية أو أى اتجاه من اتجاهات المذاهب الاجتماعية يميناً أو وسطاً أو يساراً . وإنما الخلط الذى سجلناه فى أول هذا المقال هو الذى أقحمه — خطأ وجهلا — فى عداد تيارات هذه المذاهب .

وبعد ، فرجاؤنا أن نكون بهذا المقال قد ألقينا شيئاً من الضوء على حقيقة ماتنطوى عليه معانى تلك الألفاظ التى يسىء الناس استعمالها عندما يتحدثون عن نظم الحكم ومذاهب الاجتماع . ولعلهم أن يعنوا بتحديد نظام الحكم على أنه متصل بسياسة الدولة ، وبتحديد مذهب الاجتماع على أنه متصل بهناء الفرد ومعاشه ، وهما ميدانان متميزان فى طبيعتيهما وإن وجد بينهما شىء من التفاعل ؛ لأن المذهب الاجتماعى حين ينتقل به أصحابه إلى طور التطبيق ينقلب نظاما يحتاج إلى وسائل الدولة كى تحققه .

وإلى هذا التمييز المبدئى يرجع بخاصة اتقاء الوقوع فى الخطأ ، وينتفى مايقوم بين رجال الحكم وأهل الإصلاح من سوء تفاهم .

محمود عزمى